الكليات مسؤولة عن المخالفات

بشارة: إيرادات تفوق ١٠٠ مليون سنوياً من المقاصف للجامعة

| فادي بك الشريف

أصدرت جامعة دمشق قراراً بتشكيل لجان فرعية في كل كلية مؤلفة من رئيس دائرة ورئيس تجمع هندسي ورئيس هيئة إدارية، مهمتها مراقبة تقيد المستثمرين بالأسعار والشروط ضمن الكلية الجامعية، وذلك تزامنا مع استمرار عدم تقيد بعض المقاصف والمحال والأكشاك المستثمرة بالأسعار المحددة من جامعة دمشق، وتجاوز الشروط والتعليمات المحددة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشارت مديرة الشؤون الهندسية في جامعة دمشق خولة بشارة إلى أن الكليات أصبحت مسؤولة بشكل مطلق عن المخالفات التي تحصل في حرمها، ويمارسها بعض المقاصف والأكشاك، مضيفة: لذلك ارتأينا تشكيل هذه اللجان لضبط أية مخالفات والوقوف عند التقيد بالتعليمات الصادرة سواء في أي كلية أو في المدينة الجامعية.

وبينت بشارة أنه تم إعداد نحو ١٥ إنذاراً بسبب البيع بسعر زائد ومخالفة شروط العقد، لافتة إلى إغلاق مركز بيع الخضار والفواكه في المدينة الجامعية لمدة أسبوع مع توجيه إنذار أخير بعدم تكرار المخالفة، كما تم سحب تعهد من مركز بيع الفلافل بسبب عدم تسديد الذمم المالية وأكدت أنه تم طلب الموافقة من رئيس جامعة دمشق على افتتاح مركز بيع خضار وفواكه ثانٍ بشكل شهري، مع إعداد محاضر التسوية لمدة زائدة بعد العقد، وتم إعداد جميع دفاتر الشروط الفنية مع توصيف المساحة والأسعار داخل الشروط.

كما نوهت بأن جامعة دمشق تحقق إيرادات سنوية تفوق الـ١٠٠ مليون ليرة من المقاصف المستثمرة داخل الكليات والمدينة الجامعية، ذاكرة أن الجامعة كانت تقوم بجولات دورية على مختلف المقاصف لرصد واقع الخدمات والأعمال ومدى التزامها بالأسعار الجديدة الموضوعة والصادرة مؤخراً من رئاسة جامعة دمشق، علما أن عدد استثمارات الجامعة تتجاوز الـ٩٠ ما بين أكشاك ومقاصف ومراكز تصوير، كما تتراوح العقوبات بين الإغلاق لمدة أسبوع لتصل إلى فسخ العقد.

هذا ووجهت جامعة دمشق بتشديد الرقابة على المقاصف وضرورة التقيد بشروط العقد من قبل مستثمري المقاصف، مع وضع ضوابط لتلافي أية مخالفات.

وزيران ومحافظ في حصاد القمح

٧٠ حصادة بعضها يعاني من نقص المازوت

| عبد المنعم مسعود

تفقد وزيرا الزراعة والتجارة الداخلية ومحافظ ريف دمشق عملية تسليم الحبوب في الغزلانية واطلعوا على عملية الحصاد في ريف دمشق واستمعوا لمطالب الفلاحين والمشكلات التي تواجههم في عملية الحصاد

وتوقع مدير زراعة ريف دمشق عرفان زيادة أن يصل إنتاج محافظة ريف دمشق من القمح إلى ٤٥ ألف طن هذا العام مبيناً أن عمليات الحصاد في المحافظة مستمرة لما يقارب الشهر.

وقال زيادة في تصريح لـ«الوطن»: إن الكميات المزروعة من القمح في ريف دمشق تصل إلى ١٦ ألف هيكتار بين قمح مروي وبعل مبيناً أن حصاد الأقماح بدأ منذ أيام وذلك بعد الانتهاء من حصاد محصول الشعير الذي تضمن زراعة ١٠ آلاف هيكتار تتوضع في مناطق الكسوة وقطنا وحران العواميد ودوما والقطيفة.

ولفت زيادة إلى أن جولة وزيري الزراعة والتجارة الداخلية ومحافظ الريف تأتي للاطلاع على واقع استلام الأقماح مبيناً أن الفلاحين طالبوا بالسماح بتوريد الأقماح والاكتفاء بالكشف الحسي من دون إبراز شهادة المنشأ أو مستند حيازة لأن ذلك يسهل لهم عمليات توريد الأقماح مبيناً أن مؤتمر الحبوب استثنى الفلاح من الترخيص الزراعي لكن يجب أن تكون الأرض مملوكة من الفلاح وليست أملاك دولة وذلك من المزارعين الفرديين أما المزارعون التعاونيون فيكتفى ببيان من الجمعية التعاونية.

محافظ الريف وعد الفلاحين بتأمين مادة المحروقات للحصادات كما وعد وزير الزراعة الفلاحين بالتواصل مع وزارة الموارد المائية لتعزيل أقنية الري.

وأشار مدير زراعة الريف إلى أن عمليات توريد الحبوب تتم بسلاسة ومن دون أي عوائق.

وأكد محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم في تصريح له أن عمليات الحصاد تتم بسلاسة متوقعاً أن تصل كميات الأقماح إلى أكثر من خمسة أضعاف مما تم إنتاجه العام الماضي مبيناً أن ارتفاع كمية الإنتاج لن يؤدي إلى أي عوائق أمام تسليم الإنتاج وتسهيل الإجراءات أمام الفلاحين مؤكداً أن الجولة تأتي لحلحلة أي عوائق تواجه الفلاحين تحت عنوان الحل على أرض الواقع.

ونفى محافظ الريف التقصير في توزيع مادة المحروقات على الفلاحين مؤكداً أن السبب يعود إلى ارتفاع كمية الأراضي المزروعة أكثر ما هو مخطط مما يتطلب كميات إضافية غير ملحوظة في الخطة الموضوعة التي تلحظ كميات من المحروقات لـ٣٠ حصادة على حين في الريف حالياً يوجد ٧٠ حصادة تعمل في آن واحد مما يتطلب كميات إضافية من مادة المازوت مبيناً أنه تم التوجيه للتواصل المباشر مع محروقات ريف دمشق لتفادي النقص مؤكداً تخصيص كمية تعادل ضعف كمية الشهر الماضي.

شركات رفضت تمديد الكبل البحري بين سورية وقبرص نتيجة الحصار على سورية

الخطيب لـ«الوطن»: خطة تحسين الإنترنت على طاولة التنفيذ ونظام الباقات ما زال قيد الدراسة

| محمد منار حميجو
ت: طارق السعدوني

كشف وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب أن هناك خطة موضوعة على الطاولة للتنفيذ لتحسين الانترنت في سورية، مؤكداً أن هناك عقوداً لتوريد نحو ١٧٥ ألف بوابة للبلاد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف الخطيب: ما زال العمل قائماً مع الجانب القبرصي لتنفيذ كبل بحري بين سورية وقبرص، مضيفاً: حاولنا مع عدة شركات تمديده إلا أنها رفضت بسبب الحصار المفروض على سورية.

وأكد الخطيب أنه في حال تم تمديد هذا الكبل سيكون هناك منفذ إضافي جديد للانترنت يضاف إلى المنافذ الحالية ما يعطي ذلك استقراراً أكثر للانترنت في البلاد وخصوصاً عند خروج أي كبل عن الخدمة فسيكون هناك مسار آخر يكون في هذه الخدمة، مشيراً إلى أن المنافذ البحرية الحالية جاهزة وتعمل بشكل جيد.

وأشار الخطيب إلى أن الشركة السورية تجري العديد من العروض لتشجيع المشتركين للانتقال من ٥١٢ إلى ١ ميغا ومن واحد إلى اثنين.

ولفت الخطيب إلى أنه يوجد سرعات في سورية تصل إلى ١٠٠ ميغا، مؤكداً أنه لا دراسة حالياً ولا مستقبلا لزيادة أجور الانترنت وحينما يكون هناك أي شيء يخص هذا الموضوع فإنه سيتم الإعلان عنه.

وأوضح الخطيب أن نظام الباقات ما زال قيد الدراسة وليس له علاقة بزيادة الأجور وأن أي تطور في هذا الموضوع سيتم الحديث عنه بشكل واسع ومستفيض وشفاف في حال وجد إضافة إلى أنه سيكون لتحقيق العدالة بين المشتركين.

وفيما يتعلق بموضوع مقاسم الهاتف الأرضي أكد الخطيب أن الوزارة خسرت نحو ١,٤ مليون مشترك من أصل أكثر من ٤ ملايين بسبب الأعمال الإرهابية التي أدت لخروج عدد كبير من المراكز الهاتفية عن الخدمة، كما أن هناك نحو ١٥٠ مقسماً مدمراً و٤٨ آخر تمت إعادتها للخدمة، مضيفاً: نحن بحاجة إلى كتلة مالية كبيرة لإعادة المقاسم وخصوصاً أن بناءها استغرق عشرات السنين والأجهزة التي كانت في مستودعات وزارة الاتصالات تراكمية، إضافة إلى الحاجة إلى مورد وفي الظروف الحالية الكتلة المالية محدودة والمورد غير موجود ومن ثم يتم استخدام ما هو موجود في المقاسم والمستودعات لتأهيلها.

وأشار الخطيب إلى تأهيل العديد من المقاسم بخبرات وإمكانيات محلية، ومؤكداً أن قطاع الاتصالات بخير وهو متين وقوي ومبني على أسس صحيحة.

وفيما يتعلق بموضوع فواتير الهواتف أكد الخطيب أنه لا مشكلة في هذا الموضوع، موضحاً أنه يتم إصدار الفواتير إلكترونياً وحينما تخرج منطقة عن السيطرة كانت تنقطع الاتصالات نتيجة تدمير العصابات المسلحة لمقاسم الاتصالات، مشيراً إلى القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة السورية للاتصالات في عام ٢٠١٣ أعفى من خلاله المشتركين من الدورة الثانية وما قبل وفق آلية معينة، مشيراً إلى أنه بعد هذا التاريخ تم الطلب من المشتركين الذين هم خارج مناطق مقاسمهم بتقديم طلب لقطع الاتصالات وإلا فإن أي فواتير تصدر تكون على مسؤوليتهم.

> الكتلة المالية محدودة والمورد غير موجود ونعمل وفق إمكانياتنا لتأهيل مقاسم الهاتف

> ١٥٠ مقسماً مدمراً و٤٨ تمت إعادتها للخدمة

كلام رسمي جداً

دراسة لاستثمار الأكشاك ومنطقة الكورنيش البحري بالكامل

نبين لكم ما يلي:
إشارة إلى كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥٣٢ / ١ تاريخ ١٠ / ٩ / ٢٠١٧ المتضمن وجود بعض الاستثمارات الممنوحة في الحدائق العامة والحرص على إرساء أطر الهندسة المكانية والاقتصادية والاستثمار الأمثل للموارد المتوافرة، وإلى كتاب السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة رقم ٣٨٨٣ / ص / د / ١ تاريخ ١٥ / ٨ / ٢٠١٨ المتضمن إعادة الحدائق والمسطحات الخضراء إلى الغاية التي وجدت من أجلها صدر قرار مجلس مدينة طرطوس رقم ١١ تاريخ ١٤ / ١ / ٢٠١٩ المتضمن عدم الموافقة على أي ترخيص جديد في جميع حدائق المدينة بما فيها المروج الخضراء على الكورنيش البحري وعدم الموافقة على تجديد أي استثمار ينتهي فيها وعليه قامت المدينة بتشميع الأكشاك المنتهية العقود على الكورنيش البحري كما يقوم مجلس المدينة حالياً بإعداد دراسة لتقديم رؤية لاستثمار هذه الأكشاك ومنطقة الكورنيش البحري بالكامل.

رئيس مجلس مدينة طرطوس
القاضي محمد خالد زين

رفع رسوم العبور الجوي للطيران المدني ٥٠ بالمئة عما كانت عليه

زيدان: ٣ ملايين دولار إيرادات العبور خلال النصف الأول من العام الحالي

| محمود الصالح

أكد المدير العام لمؤسسة الطيران المدني إياد زيدان تعديل بدلات الخدمات الملاحية والتسهيلات المقدمة للطائرات التي تحلق في أجواء السورية دون الهبوط بزيادة بنسبة ٥٠ بالمئة ما كانت عليه.

وأشار زيدان في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن اللجنة الاقتصادية وافقت على تعديل بدلات الخدمات الواردة في المادة الأولى من المرسوم رقم ٤٠٤ لعام ٢٠٠٠ والمعدلة بالقرار رقم ٩٢٢ لعام ٢٠١٤ على أساس الوزن الأعظمي للإقلاع لكل طائرة والمعتمد من قبل المؤسسة العامة للطيران المدني، بما يتناسب مع ما هو معمول به حالياً في العالم بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص.

لافتاً إلى أن التعديل الجديد ينص على أن يستوفى ١٥٠ دولاراً (كرسم مقطوع) على مرور أي طائرة للأجواء السورية في المرة الواحدة والتي لا يزيد وزنها على ٧٥ طناً، فيما يتم استيفاء ٢,١٠ دولار عن كل طن زيادة للطائرات من وزن ٧٦ طن ولغاية وزن ٢٠٠ طن، و ٢,٤ دولار لكل طناً للطائرات من وزن ٢٠١ طن وما فوق.

وأوضح زيدان أن القرار يهدف إلى تحسين إيرادات المؤسسة، والاستفادة من الموقع المتميز لسورية في خريطة حركة الطيران المدني علما أن اغلب شركات الطيران قد توقفت عن الهبوط في المطارات السورية، والعبور من الأجواء السورية لأسباب سياسية، في إطار محاربة سورية، ولم تكن قرارات التوقف عن الهبوط أو العبور لأسباب تجارية أو أمنية، كونه لم تتعرض أي من الطائرات المدنية العابرة للأجواء السورية لأي خطر امني، ولكنها تكبدت خسائر تجارية كبيرة، جراء عدم العبور في الأجواء السورية، حيث تزيد الرحلات التي يفترض أن تمر بالأجواء السورية مدة ساعة ونصف الساعة نتيجة عدم عبورها وهذا يكبد هذه الشركات خسائر كبيرة.

وعن الشركات العابرة للأجواء السورية والتي تستخدم المطارات السورية، بين المدير العام أن هناك بعض الشركات الإيرانية و«فلاي» العراقية تهبط في المطارات السورية، فيما يقتصر عبور الأجواء السورية على شركات الخطوط العراقية و«الميدل إيست» والخطوط القطرية.

وعن وجود موافقات جديدة لشركات طيران أخرى، نفى زيدان أن تكون سورية هي التي أوقفت عبور شركات الطيران من أجوائها وبالتالي فان عودة مرور شركات الطيران يعود إلى هذه الشركات، مضيفاً: نحن لم نمنع العبور حتى نعيد السماح لها.

وعن أثر رفع الأسعار على عودة الشركات لاستخدام الأجواء السورية أكد زيدان أن الأسعار التي تقررت الآن هي موضوعية ومتناسبة مع الأسعار في دول الجوار وربما تكون اقل منها، وعن الإيرادات التي حققتها المؤسسة نتيجة عبور الأجواء بين زيدان انه خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت إيرادات عبور الأجواء السورية بحدود ٣ ملايين دولار.

أكدوا أن التفرغ الطبي هو الحل الوحيد

أطباء مشافي حماة الوطنية يستغبون البصمة الذكية ويتغيبون عن دوامهم!

| حماة- محمد أحمد خبازي

عمدت وزارة الصحة إلى تركيب أجهزة البصمة الذكية في مشافي حماة الوطنية، في محاولة لضبط العاملين فيها، وخصوصاً الأطباء الاختصاصيين، للارتقاء بنوعية الخدمات الطبية والعلاجية المتنوعة التي يقدمها القطاع الصحي للمواطنين المحتاجين.

ولكن ليس كل ما تمنته وزارة الصحة من أجهزتها الذكية أدركته أو ستدركه، إذ لما يزل أطباء كثر يتهربون من الدوام منذ ساعات الصباح الأولى، إلى عياداتهم أو المشافي الخاصة التي يعملون بها، بعيداً عن أعين الرقيب الذي لم يعد موجوداً مذ عمدت الصحة إلى تطبيق التوقيع على الدوام بأجهزة البصمة الذكية، التي ركبتها إدارات المشافي بالمداخل الرئيسية المخصصة لدخول الأطباء، وأهدرت عليها الملايين من الليرات.

وبيّن مصدر صحي لـ«الوطن» فضّل عدم ذكر اسمه، أن ظاهرة تهرب أوتسيب دوام الأطباء الاختصاصيين وغير الاختصاصيين العاملين في مشافي حماة الوطنية، تختلف من مشفى لآخر ونسبة وجودها متباينة، ولكنها تبرز بحدة في مشفى حماة الوطني، كونه يقع في مركز المحافظة ويعمل فيه عدد كبير من الأطباء، ولوجود عدة مشاف خاصة في المدينة التي تعد من أكبر مدن المحافظة وأكثرها كثافة سكانية.

وأوضح المصدر أن بعض الأطباء يبصمون إلكترونياً في الصباح المبكر، ويغادرون فوراً إلى عياداتهم أو المشافي الخاصة التي يعملون فيها، ويعودون إلى المشفى قبل نهاية الدوام الرسمي، أي عند الثانية والنصف أو الثالثة، ويبصمون ويغادرون إلى بيوتهم!

ويضيف المصدر: وهذه الحال تثير الاستياء لدى الأطباء الآخرين الملتزمين بالدوام والمتفانين بعملهم، والذين يفضلون خدمة مراجعي المشفى من المواطنين الفقراء، على إغراءات العمل بالمشافي الخاصة المادية، رغم الراتب الزهيد الذي يتقاضونه وهو ٤٥ ألف ليرة!

ولسماع الرأي الآخر تواصلت «الوطن» مع عدد من الأطباء، الذين لم ينفوا ظاهرة التهرب من الدوام، بل أكدوها ودافعوا عن أنفسهم وقالوا: الحل الوحيد هو إقرار قانون التفرغ الطبي الذي سمعنا عنه منذ سنوات طويلة!

وأضافوا: فعلى الأقل يضمن حياةً كريمة للطبيب ومدخولاً شهرياً يمكّنه من العيش وإعالة أسرته، كما في العديد من دول العالم. فأي طبيب يستطيع اليوم أن يعيش بـ٤١ أو ٤٥ ألف ليرة فقط؟